

TONY GEORGES ATALLAH

Professeur  
Université Libanaise  
Quartier St. Elie  
Rés. Atallah  
Zahlé – LIBAN  
Tel & Fax: (..961-8) 800385  
(..961-8) 821359  
Mobile: (..961-3) 767761  
E-mail : [tony.g.atallah@gmail.com](mailto:tony.g.atallah@gmail.com)

طوني جورج عطاالله

استاذ محاضر في كلية الحقوق والعلوم السياسية  
الجامعة اللبنانية  
زحلة - حي مار الياس - بناية عطاالله  
هاتف وفاكس: ٩٦١-٨-٨٠٣٨٥  
٩٦١-٨-٨٢١٣٥٩  
خليوي: ٩٦١-٣-٧٦٧٧٦١  
بريد الكتروني: [tony.g.atallah@gmail.com](mailto:tony.g.atallah@gmail.com)

## حل النزاعات: مسار المصالحة الوطنية والانتقال الديمقراطي التجارب اللبنانية بين النزاع والتسوية مقتضيات السلم الأهلي والذاكرة حالة لبنان من منظور تطبيقي ومقارن

د. طوني عطاالله

### ملاحظات وصياغة أولية

آلية النزاعات هي نمط حديث في البحوث اليوم. إذ كما هي الحال بين الأفراد حيث توجد تقنيات لافتنال المشاكل بينهم، كذلك هو الأمر على مستوى العلاقات بين الجماعات داخل الدولة، أو بين الدول بعضها ببعض. ينخرط تجار الثورات وخبرائها في نشوء النزاع وتغذيته. ويسترسل العلماء الجامعيون في البحث عن الاسباب والمسببات متجاهلين غالباً تقنيات النزاع.

لم تقارب دراسات علماء السياسة والاجتماع والأديان علم النزاعات من الناحية التقنية ( Polémologie pratique) من خلال ما حصل في يوغوسلافيا أو في لبنان أو في المجتمعات التي شهدت حروباً داخلية. لذلك لم يحصل تطور كبير في العلوم الإجتماعية والسياسية في موضوع دراسة علم النزاعات Polémologie. ربما قام باحثون بدراسة النزاعات، لكنهم غالباً ما بحثوا عن أسبابها الاجتماعية والاقتصادية والدبلوماسية... الخ، وهذه ضرورية لكنهم لم يدرسوا تقنيات النزاع: الإشاعات، في أي بيئة ملائمة تنمو وتكون أكثر قابلية للتصديق؟ ما هو دور التصورات الخاطئة، وجهل الآخر، الخوف، التخويف، اختلاق معلومات... من يفجر المشكلة أو يُشعل الفتنة؟ هذا نوع من الدراسات لم يتطور.

نحتاج إلى تغيير في علم النزاعات. ما هي الأسباب الحقيقية لتمزيق المجتمعات بعامل الدين أو اللغة أو العرق... الخ؟ الجواب ليس الدين واللغة والعرق والاثنيات. الحوارات قد تكون مفيدة ولا بأس بها، ولكنها أحياناً لا تعالج النزاعات. يمكن أن شخصاً يجلس بجانبه، ولكن علاقتنا حذرة ونتجنب بعضنا. كيف يتحول هذا الوضع إلى نزاع يعتمد العنف فيه؟ أي كيف يصبح النزاع نزاعياً؟

قد تحوي غرفة برميل مواد ملتهبة في زاوية، وكبيرتاً في زاوية أخرى ولا يحصل اشتعال بالضرورة بينهما. لكن يمكن أن ينفجر البرميل في حال عمد أحدهم إلى افتعال الاحتكاك بينهما. إذاً هناك من يتدخل حتى يصبح النزاع نزاعياً. وليس بالأهمية المطلوبة، علماً بأننا في لبنان شكنا مختبراً خلال سنوات الحروب.

تظهر الدراسات المتعلقة بفلسطين سنة ١٩٤٨ كيفية استغلال الشائعات في الحروب. معروف عن العرب أنهم متشددون في قضايا العرض والشرف. تعمّد الاسرائيليون نشر شائعات عن عمليات اعتداء على النساء. لا شك أن أموراً مماثلة حصلت، ولكن حصل تضخيم لواقع بهدف التخويف وحثهم على الهروب لأنهم يأبون العار.

في حال طرحنا على طلابنا في الجامعة مواضيع مماثلة لدراستها، ينظرون إلينا باستخفاف على اعتبار أن موضوعاً مماثلاً لا يستحق العناية.

اعتمدت شائعات في عمليات تهجير من منطقة إلى أخرى في لبنان، وحصل تحريض ركائزه أخبار كاذبة تضافت فولدت نزاعاً في قضية ليست بالضرورة نزاعية، إنما استعملت فيها تقنيات النزاع من تحريض، وخوف، وتخويف... قد تنهار تقاليد راسخة في العيش المشترك، أو العيش معاً، في حال استغلال الخوف والتعبئة والتخويف، فتنمو كل الغرائز وتنفجر، إلى درجة أن الهر قد يتحول إلى نمير إذا حُشر في الزاوية. يحصل الشيء نفسه مع الإنسان الوديع عندما يواجه بأعمال خوف وتخويف في السياسة. تطور علم النفس وأصبح هناك خبراء في الثورات وتجار ثورات وسماسة ثورات. يقتضي علينا تعريف الناس على تقنيات النزاع لتنمية ثقافة الوقاية.

مسألة أخرى مهمة تفترض بنا عدم الخط بين المستويات. تختلف النزاعات بين الأفراد والجماعات الداخلية عن النزاعات ذات البعد الدولي. هناك تمييز مهم جداً بين المنافس الداخلي والعدو الخارجي: الخصم في العلاقات بين الأفراد وفي العلاقات العامة، يختلف عن العداة في العلاقات الخارجية. لهذا السبب كثيراً ما يحصل التباس في التربية على السلام واحتواء النزاعات حيث يتم إدخال قضايا إقليمية تختلف في معالجتها واحتوائها وضبطها عن العلاقات بين الأفراد.

١

### ما فائدة دراسة الصراع ومنظومة الحرب من منطلق علم النزاعات؟

١. إن الهدف الأساسي من دراسة الوقائع الميدانية للحرب هو البحث والتعمق في مشاكل الحرب والسلام. فإرادة السلام لا تصنع وحدها السلام بل تحتاج إلى معرفة آلية الحرب وميكانيكاتها لتقوية مناعة المجتمع ضد مخاطرها ومجابهة دورتها.

٢. من فوائد الدراسة بناء الذاكرة إذ يُخشى ان يؤدي نسيان التجارب الأليمة إلى إعادة إنتاجها. ما يهدد السلم الأهلي في لبنان نسيان الأجيال المقبلة للآلام المشتركة فلا تتعظ من غنى التجربة وتعيد إنتاج الماضي

كالشعوب المتخلفة. وتعتبر الذاكرة مدخلاً إلى ثقافة مدنية متجددة. لا تقتصر مساوئ غياب الممارسات العنثية من أذهان الناس على الصعيد المعرفي، بل لها مخاطر على صعيد تكرار التجارب المأسوية.

٣. تجربة الحروب في لبنان بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ ليست مثيرة للإهتمام على المستوى المعرفي فقط، بل لأنها ذات معنى وفائدة لحوالي نصف سكان العالم الذين يعيشون في مجتمعات شبيهة، من حيث تركيباتها، بالمجتمع اللبناني.

٤. يرتبط تقدم لبنان، وازدهاره، ومستقبله ببناء السلم الاهلي الدائم، وبممارسة اللبنانيين لسياسة حذرة في علاقاتهم الإقليمية والدولية وخاصة الإبتعاد عن سياسة الأحلاف والمحاور مع القوى الخارجية التي لا بد ان تنعكس توتراً ونزاعات في الداخل. وكي يمكن معالجة ظواهر النزاعات الدامية بين اللبنانيين التي قد تتكرر كل ١٠ أو ١٥ سنة أو أكثر، لا بد لعلم السياسة في لبنان ان يدرس هذه الظواهر ساعياً إلى معالجة المشكلات التي تتهدد المجتمع لإيجاد الحلول لها.

٥. نشوء نزاعات وحروب غير متكافئة: إرهاب وتهديدات جديدة. يشير العديد من العاملين في صنع الاستراتيجيات إلى حالة مستجدة حيث بعض الجماعات المتطرفة باتت قادرة على التغلب على ضعفها وتحويله إلى "قوة"، متوسلة سبلاً غير مشروعة. يمكن تشبيه هذه التقنية بالحيلة في علم النزاع وفي الحرب. يلجأ إليها طرف ما حيث يلتف على قوة خصمه للوصول إلى درجة من الأذية غير متناسبة مع قوته. تُبين كارثة ١١ أيلول ٢٠٠١ انه يمكن بفعل توفر حد أدنى من الوسائل التي يستعملها اراهابيون، التسبب بأضرارٍ جنونية هائلة. ان العالم يدخل اليوم "حرباً ضد الارهاب الدولي"، هي بمثابة أول نزاع عالمي غير متكافئ. ومن هنا تكمن الفائدة القصوى لدراسة وتحليل النزاعات الحديثة. ويمكن التساؤل حول مستقبل هذه النزاعات، ليس فقط عندما لا يمتلك المناضلون سوى وسائل تقليدية، بل أيضاً عندما يكون في وسع الأطراف الضعفاء امتلاك أسلحة دمار شامل، أو أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية، أو عندما لا تكون الجماعات الارهابية متمركزة في قاعدة جغرافية محددة.

٦. تسليط الضوء على معرفة كيف تنتهي الحروب الأهلية؟ في الحروب التقليدية بين الدول يسهل إلى حدٍ ما التفاوض لأن كل جيش يعود إلى حدوده. ولكن هذا النمط من الحروب بين الدول الذي يتخذ شكل الغزو أو الاجتياح، تراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باستثناء احتلال العراق لدولة الكويت عام ١٩٩١، وغزو الولايات المتحدة وحلفائها لأفغانستان (٢٠٠٢) والعراق (٢٠٠٣). أما في الحروب الداخلية، فالمبارزات بين الفرقاء المتحاربين تظهر خطورة المغامرة وضخامتها حيث يسعى كل فريق إلى حلّ هو واحد أو أكثر من إحتتمالات ثلاثة خطيرة، باهظة الثمن، وهي الآتية:

**الإبادة الجماعية:** أي يعمد كل فريق إلى محاولة للتصفية الجماعية ضد مناوئيه، وهو حل للإنساني ومناقض لحقوق الإنسان وغير ممكن على المستوى العملي لأن الفريق الآخر قد يردّ بإجراء مماثل للدفاع عن النفس.

**التهجير السكاني:** ويعني أن كل فريق يحاول أن يطرد خصومه من أرضهم في محاولة لخلق مناطق متجانسة دينياً ومذهبياً. تعرّض أكثر من ثلث أفراد الشعب اللبناني للتهجير من مساكنهم ومناطقهم خلال الحروب بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠. ولكن بعد تنفيذ هذا المشروع شعر الجميع بأضراره التي اصابت كل الفئات دون استثناء، وأدركوا بأن لهم مصالح مشتركة تفرض عليهم العودة إلى الوحدة.

**المجانسة القسرية:** وبموجبها يقوم فريق ما بفرض عقائده على الآخرين عن طريق القوة. هذا الحلّ تدينه كل الأديان السماوية لأنه منافٍ لمبادئها، ولشرعة حقوق الإنسان وحرية المعتقد. وهذا الحل لم يلجأ إليه أي من الأطراف في لبنان.

لذلك تنتهي الحروب الأهلية أو الداخلية عملياً بثلاث احتمالات:

- بانتصار فريق.
- بالتقسيم.
- بمأزق لا غالب ولا مغلوب واعتماد نظام مشاركة أو تقاسم السلطة.

## ٢

### نهاية الحروب وبناء السلام اللبناني: مقارنة واستنتاجات

تكمن أهمية التجربة اللبنانية لا على المستوى المعرفي فحسب، بل لأنها ذات معنى وفائدة لحوالي نصف سكان العالم الذين يعيشون في مجتمعات شبيهة من حيث تركيبها بالمجتمع اللبناني الذي شكّل ولا يزال نوعاً من مختبر. لكن لبنان لم يتلبن، بل انتقلت منه "اللبننة" إلى دول أخرى. ورغم أن كلمة "لبننة" تعني الإنشقاق والإنفصال... الخ، فإن لبنان خرج من الحرب موحداً بينما تعاني بلدان أخرى الإنشاقات: من الاتحاد السوفياتي السابق إلى يوغوسلافيا إلى غيرهما من البلدان.

يُثبت البحث والتحليل الوصفي لظواهر الحالة اللبنانية كيف يمكن لمنظومة الحرب التماسس في مجتمع مؤلف من طوائف عدة مع عناصر شديدة التداخل من الخارج، وبطريقة تؤمن لهذه المنظومة الاستمرار بتمويل ذاتي، وبوسائل تعيد إنتاج العنف وعناصر النزاع، إلى درجة يصبح تفكيك هذه المنظومة خاضعاً لتسوية دولية وإقليمية. تشكل الاتنو-ستراتيجية فناً من فنون الحرب المعاصرة: شلّ الجيش بأساليب وخيارات عديدة، ميليشيات برعاية اسياد خارجيين، خطوط تماس وقناصة، اتفاقات على العموميات تؤدي إلى مأزق وطني، قبول البعض ورفض البعض الآخر مما يوفر للاعبين الخارجيين مبررات إضافية لوصف الحرب في لبنان بـ"الأهلية". وهذه المؤسسة لمنظومة الحرب تتمتع بحظوظ أكبر في النجاح بقدر ما يكون نظام الأمن الإقليمي نفسه مزعزاعاً أو مأزوماً.

يمكن اعتبار لبنان بأنه يشكل حالة نموذجية لدراسة أزمة الوحدة والتعدد في العالم العربي وللبحث في مستقبل المجموعة العربية في النظام الدولي. الحروب في لبنان منذ ١٩٧٥ هي، عربياً، حالة نموذجية للحرب العربية الباردة القائمة منذ تأسيس الجامعة العربية، وبصورة مناقضة لأهداف هذه الجامعة. انها، دولياً، نموذج للحرب العالمية الثالثة بإدارة الدولتين العظميين وبواسطة الغير، كحرب بديلة عن الحرب بين الأقران الأساسيين والتي، في حال إندلاعها على الأرض الفعلية للمعركة، فإن كلفتها تكون باهظة للأقران الكبار. انها، سياسياً وعسكرياً، نموذج في سبل توليد النزاعات وإدارتها. وقد امتد بعض تجاربها إلى بلدان أخرى، استعملت فيها وسائل اختُبرت أولاً في المختبر اللبناني.

## ٣

## التقسيم كحل للحروب الأهلية؟

هل يُشكّل التقسيم الجغرافي علاجاً للحروب الداخلية؟ تظهر التجارب الدولية في العديد من الحالات بأن التقسيم لم يُشكّل الحل المانع لاحتمالات نشوب الحرب من جديد: خاضت كرواتيا حرباً ثانية مع صربيا بعد انفصالها عام ١٩٩١. كذلك تحاربت اريتريا واثيوبيا في نزاع على الحدود بين ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ بعد أن انفصلتا عن بعضهما عام ١٩٩١. والتقسيم الذي حصل في الصومال انهار بعد موجة جديدة من العنف عام ١٩٩٢. وعرفت قبرص الحرب مجدداً عام ١٩٧٤ بعد أن كان قد شطرها "الخط الأخضر" بين ١٩٦٣ و ١٩٦٧ إلى مناطق يمكن الدفاع عنها عسكرياً، وتتمتع بالاستقلال الإداري. ويصف كوف دو مورفيل التقسيم بأنه "حل جنوني غير ممكن التطبيق"، ويقول فيه جان لوي كيرمون بأنه "لا يحل مشكلة التعايش، بل على العكس يستبعد كل إمكان للتعايش"<sup>١</sup>. وفي المقابل ظهرت نزاعات دامية وحروب داخلية أفضت إلى حل سلمي من دون تقسيم، كما هي عليه الحال في سيلان ولبنان وجنوب افريقيا وغواتيمالا واوزغندا. وأدى انفجار الوضع في لبنان عام ١٩٧٥ إلى تقلّت الغرائز التقسيمية. لم تنجح خطوط الفصل بين المتحاربين التي شكلت نوعاً من تقسيم واقعي لاحقوقي إلى تكاثر الانقسامات المذهبية والصدامات الدامية بين أبناء الصف الواحد، بحيث أخذت "القوى المسيحية تأكل بعضها، كما أكلت القوى الإسلامية بعضها بعضاً"<sup>٢</sup>.

يتبيّن من دراسة ١٢٥ حالة حرب داخلية وقعت في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بما فيها الحروب في لبنان (بُرجع جدول بهذه الحروب في ملحق في الصفحات الأخيرة)، أنه في حالات قليلة تمّ اعتماد الحل التقسيمي (٢١ حالة فقط)، بينما جرى اعتماد الحل الودي في معظم الحالات (١٠٤). ولم يُشكّل التقسيم حلاً لأنه لم يمنع تجدد الحرب وتكاثر الانقسامات حتى الداخلية منها<sup>٣</sup>. يُستخلص من نتائج هذا البحث أن معضلة الأمن هي العامل الأساسي والحاسم في نشوء التطلعات التقسيمية. وأن هذه المعضلة هي في أساس عمق التفكير بالتقسيم الذي تعوّل عليه الجماعات الداخلية المتحاربة من أجل تحقيق انفصال ديمغرافي داخل معاقل وتجمعات يمكن الدفاع عنها. كما ان تعبئة الطوائف هي ظاهرة ناجمة أصلاً عن العنف الذي يتعرّض له أفرادها.

بتعبير آخر، كلما كان الأمن مستتباً في الداخل كلما تراجعت الاحلام التقسيمية عند المواطنين أو أحلام التغيير العنفي لديهم. وبالعكس، فإنه كلما تراجع الإطمئنان النفسي حيال مسألة الأمن، كلما تعاظمت مخاوف المواطنين وانتشر الفكر الإنعزالي. وعادةً تبرز الهواجس الأمنية في المجتمعات المركبة من عدد من المجموعات تشوب العلاقة بينها حالة من الحذر والمخاوف المتبادلة لأن كل جماعة تعتبر أن أمنها معرّض للتهديد من الجماعة الأخرى. وتنشأ تبعاً لذلك داخل كل جماعة إيديولوجيا الاختلاف المؤدّة للنزاعات.

لم يشذ الوضع اللبناني عن هذا الإطار الدولي المقارن، وتجربة لبنان غنية في هذا المجال لذا يقتضي استغلال المظاهر الإيجابية. تراكمت المخاوف والرواسب بين اللبنانيين منذ زمن بعيد: من الخوف على الاستقلال

<sup>١</sup>. خالد قباني، "نحو نظام إداري-سياسي جديد للبنان"، *حاليات*، العدد ٣٣ (شتاء ١٩٨٤)، مركز التوثيق والبحوث اللبناني، بيت المستقبل، انطلياس (لبنان)، ص ١٣-٢٨.

<sup>٢</sup>. المرجع السابق.

<sup>٣</sup>. Cf. Nicholas Sambanis, "Partition as a Solution to Ethnic War: An Empirical Critique of the Theoretical Literature", in *World Politics*, vol. 52, July 2000, no. 4, pp. 437-483.

١٩٤٣، إلى الاستياء من عدم تدخل الجيش لقمع حوادث ثورة ١٩٥٨، إلى الخوف من الاستيلاء على الحكم بعد المحاولة الانقلابية عام ١٩٦١، إلى الخوف على المقاومة الفلسطينية. في حين أن الأسباب النفسية تحتاج إلى معالجة واستكمال دولة الحق والمؤسسات كي يرتاح الناس، وتعود الثقة بالحكم وتنعكس على المصالحة الوطنية، وعلى المستوى المصغر. يحتاج اللبنانيون إلى طمأنة وإلى إيجاد أطر محلية في المستقبل للحد من احتمالات التهجير والهجرة و"هندسة الشعوب"<sup>٤</sup>.

لدى اللبنانيين إدراك بأن الأوطان لا تُبنى إلا بالقوة الحربية وبالانتصار العسكري، بينما تُبين التجربة المعاشة في خضم الحروب ما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، إلى تجربة العديد من الدول، تُثبت أن بناء الأوطان ليس حتماً بالحديد والنفار وسفك الدماء، بل أيضاً بفضل قبول متبادل وتفاوض: إما بسبب استحالة الانتصار العسكري، أو بسبب الكلفة الباهظة لهذا الانتصار حتى بالنسبة إلى المنتصر نفسه.

#### ٤

### ضرورة إبتعاد المؤرخين عن "أسباب" الحروب

يركز المؤرخون كثيراً في كتاباتهم عن الحروب الداخلية على البحث المستفيض في أسباب اندلاع هذه الحروب في العالم اليوم. لكنهم لا يوفرّون الكثير من المواد المتعلقة بكيفية انتهائها أو توقفها. غالباً ما تنتهي تلك الحروب بالتفاوض بين الأطراف المتحاربة بفعل استحالة تحقيق أي منهم انتصاراً حاسماً على خصمه يسمح له بتطبيق مبدأ "كل شيء للرابح"، أو بسبب الكلفة الباهظة لهذا الانتصار حتى بالنسبة إلى المنتصر. ويوفر النموذج اللبناني أحد أبغ الأمثلة على صحة هذا الاستنتاج.

يظهر حساب الكلفة والمنفعة انه من الأفضل الوصول إلى صيغة "لا غالب ولا مغلوب" لإنهاء القتال. وتبدو نهاية الحروب الداخلية أحياناً ضرورة ماسة لوضع حدٍ للنزف البشري والاقتصادي الذي يمكن إذا استمر أن يوصل إلى الانهيار الشامل للاوضاع. يمكن للتسوية أن تصبح نهائية إذا ارتبطت بثقافة سياسية وذاكرة جماعية وإدراك نفسي بأن الانتصارات يستحيل تحقيقها.

لكن بعض الحروب الداخلية لا تنتهي إلا بصيغة "غالب ومغلوب" مما يسمح بفرض حلّ قادر على الصمود والاستمرار لمراحل طويلة. فالتسويات الناجمة عن المفاوضات لا تصمد. لأنه إذا تراكمت التسوية مع قبول المتصارعين لها ضمناً وعلى مضض، عندها تكون التسوية مؤقتة استعداداً لجولة عنف اخرى.

في الحروب الداخلية حيث المغامرات والرهانات شديدة الخطورة، تواجه الأطراف المتنازعة مشكلة التعايش مع النتائج الخطيرة لمشاريعها وتطلعاتها الباهظة الكلفة. ولا تندمل الجروح بسرعة بسبب الرواسب والمخاوف التي تحفظها الذاكرة الجماعية. وحيث انه غالباً ما يقتضي على الأطراف المتحاربة أن تعود إلى العيش معاً، فإذا سمح طرف ما لخصمه بالسيطرة كلياً على الدولة والاستئثار بكل شيء، عندها يتعيّن عليه أن يعيش خاضعاً لسيطرة الخصم. لذلك تنتهي هذه الحروب غالباً بمفاوضات بين الأطراف المتقاتلة. فالحرب في كولومبيا عام ١٩٥٧ انتهت

<sup>٤</sup>. موشي شامير، "يوجد حل: تقسيم لبنان"، السفير، ٢٤/١٠/١٩٨٣، نقلاً عن معاريف (اسرائيل). ويتحدث موشي ارينز عن "هندسة اسرائيلية للبنان" في تصريح إلى وول ستريت جورنال في ١١/٦/١٩٨٢.

بمفاوضات حول إتفاقية بين الفريقين المتحاربين الرئيسيين على تنازلات متبادلة قضت باعتماد مبدأ المداورة في التناوب على الحكومة الوطنية. والتسوية التي حصلت في السودان عام ١٩٧١ أوجدت مقاطعة في جنوب البلاد تتمتع بحكم ذاتي، وأصبح زعيم الثوار رمزاً سياسياً هاماً في السودان. وفي اليمن الشمالي انتهت الحرب عام ١٩٧٠ باتفاق مع الثوار مُنحوا بموجبه حكماً ذاتياً وتمثيلاً داخل الحكومة والحكم المركزي. وفي زيمبابوي انتهت الحرب بالاتفاق على دستور أعطى البيض نفوذاً أكثر أهمية من الحجم الديموغرافي الذي يتمتعون به لأكثر من عشر سنوات، جرت بعدها انتخابات وطنية أدت إلى فوز الثوار. وانتهت الحرب في أيرلندا الشمالية بعد التوصل إلى اتفاق يرضح حدّاً لـ ٣٠ سنة من الصراع بين الغالبية البروتستانتية المؤيدة للحكم البريطاني والأقلية الكاثوليكية الراضية في الانفصال، عُرف باتفاق "الجمعة العظيمة" للسلام الموقع في نيسان ١٩٩٨°. وبموجبه أصبح لأيرلندا الشمالية اعتباراً من مطلع كانون الأول ١٩٩٩ حكومة يتمثل فيها البروتستانت والكاثوليك مناصفةً، وتتمتع بحكم ذاتي في مجالات الاقتصاد والزراعة والنقل، في حين احتفظت بريطانيا بالسيطرة على شؤون أساسية كالضرائب والأمن<sup>٦</sup>.

في الحالة اللبنانية، تحركت الدول العربية، مدفوعةً باشتداد الحرب في لبنان في عامها الأخير (١٩٨٩)، ودعت البرلمانين اللبنانيين إلى مؤتمر تمّ عقده في مدينة الطائف السعودية، وتوصل النواب إلى ميثاق جديد ينهي حالة الحرب ويُشكّل مدخلاً لإعادة بناء الاستقلال اللبناني ووحدة الدولة. وعملاً بأحكامه، حلت الحكومة اللبنانية الميليشيات المسلّحة باستثناء "حزب الله" الذي تركت له حرية العمل وتوجيه عمليات المقاومة في جنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي و"جيش لبنان الجنوبي". ووافقت الميليشيات الرئيسية على تسليم أسلحتها إلى الجيش اللبناني أو بيعها وإعادتها إلى خارج البلاد، وأدخل في المؤسسة العسكرية عدد من عناصر الميليشيات السابقة الذين وافقت الحكومة على انضوائهم في الألوية العسكرية. جميع هذه القرارات التي اعتُبرت المدخل لإنهاء الحرب بوجهها الداخلي، اتخذتها حكومة ضمت عدداً من قادة الميليشيات بين وزرائها. لكن ما لم تتضمنه هذه الحكومة والحكومات التي تألفت ما بعد الحرب أنها لم تأخذ بالاعتبار القوى التي ناضلت من أجل السلم، بينما الحاجة إلى مشاركة إفرقاء السلم في الحكومة.

حتى الحروب الأهلية الأشد عنفاً التي انتهت بانتصار كاسح أو من دونه، أوجدت اتفاقيات وتسويات متساهلة، أو متسامحة، وأبرزها نموذج الولايات المتحدة الأميركية، ونيجيريا، والنموذج اللبناني.

٥

### إعادة الاعتبار لثقافة الموثيق ومفهوم التسوية

من واجب اللبنانيين الذين عاشوا المعاناة، بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ أن ينقلوا الذاكرة إلى أولادهم وأحفادهم وأن يرووا ما حدث. ومن الخطأ أن يلقوا هذه المهمة على عاتق المؤرخين وحدهم الذين غالباً ما يستندون إلى أوراق وكتب، لا على تجربة معاشة "ترتبط بين تاريخ المؤرخين وذاكرة الشهود الأحياء"<sup>٧</sup>. وبخلاف ذلك ستظل كل طائفة

٦. النهار، ١١/٣٠/١٩٩٩، ص ١١.

٧. النهار، ١٢/١/١٩٩٩، ص ١٥.

7. Alexandra Laignel- lavastine, "La bonne mémoire de Paul Ricœur", *Le Monde des livres*, 15/9/2000, p.11.

تعيش تحت مخاطر الإنطواء على معاناتها وحدها بشكل مستقل عن معاناة الطوائف الأخرى، وستبقى الروايات التاريخية بعيدة عن روحية التسامح والتوبة القومية الرادعة. المطلوب كتابة تاريخ لبنان لا من منطلق تغذية النزاعات، بل التاريخ الذي لم يُكتب بعد. انه تاريخ الحريات، وتاريخ المعابر والمعاناة المشتركة التي تولّد صدمة نفسية لدى الشعب. فإذا حاول أحد في المستقبل أن ينصب معبراً في الحي أو الشارع، ينتفض الناس ويمنعونه من إقامته. إذ ما الذي يضمن للأجيال المقبلة، التي لم تعرف ماذا حصل، ألا تقع من جديد في أخطاء التجارب الدموية. هل تولّدت صدمة لدى الناس، وبخاصة لدى الشباب تنتقل من جيل إلى جيل تجاه مخاطر الفرز؟ هذه الصدمة مطلوب خلقها عند الأجيال الجديدة، وعندئذ نكون خلقنا مناعة كبيرة تجاه إعادة انتاج الحرب.

ويبدو أن هناك مؤشر آخر على أننا لم نتعلم من تجربة الحروب، إذ نشاهد يومياً خلال تجوالنا في الشوارع الكثير من النصب التذكارية التي تُمثل زعماء لبنانيين. لا بأس بها، ولكننا سننظر مختلفين حول الزعماء في لبنان. حبذا لو نرى نصباً عن الناس ومعاناتهم، مثلاً: بوسطة التلامذة التي كانت متوجهة إلى المدرسة وأصببت بقذيفة حارقة على معبر المتحف، أو نصباً لذلك الرجل الذي نشرت الصحف صورته مصاباً برصاصة قناص بينما كان عائداً إلى أطفاله يحمل إليهم ربطة خبز. الأم الناس تجمع أكثر، في حين أن الزعماء تنقسم الآراء بشأنهم. لا نجد نصباً من هذا النوع تعبّر عن الآلام المشتركة، وتخلق توبة كي لا تتكرر المعاناة.

في اسبانيا يحتفل المواطنون كل سنة بذكرى الحرب الأهلية ولكن بأي شكل؟ في جو من التوبة، بالألا تتجدد الحرب. وفي هيروشيما تقام ذكرى سنوية كل عام للقنبلة الذرية التي قذفت بها المدينة في الحرب العالمية الثانية، كيف تتم المراسم التذكارية؟ بالتأكيد ليس بالثنائيم والسباب، بل بالدعاء والتمني بالألا تتكرر وألا يعاني منها أي شعب على الأرض. هل تكون هكذا أعياد ١٣ نيسان في لبنان؟ هذه مسؤولية اللبنانيين وبخاصة العديد من الهيئات الاجتماعية.

يقتضي إعلان ١٣ نيسان يوماً للذكرى، لشهداء الحرب والمخطوفين، وإقامة نصب تذكاري للمخطوفين والمفقودين الذين هم من كل الطوائف والمناطق والانتماءات واللائنتماءات، يوماً للتعبير عن توبة وطنية جامعة وللمصالحة مع الأموات ومع الماضي. يوم للتعبير عن وقفة جماعية أمام الضمير الوطني، يُقدم فيه الجميع الاعتذار إلى ضحايا الحرب، ويطلبون الغفران<sup>٤</sup>. ويقتضي تالياً إقامة مأتم رسمي وشعبي لكل المخطوفين لختم هذا الملف المفتوح، وإحياء الطقوس لدفن أمواتنا، وإعلان عدم عودتنا بتاتا إلى الحرب.

يصعب مجابهة منظومة الحرب عندما تتوحد دعائمها في الداخل، وبرعاية خارجية. في لبنان، سعت الاتفاقات لتسوية الأزمة إلى توزيع مكافآت على التنظيمات المسلحة وقادة الميليشيات بإشراكهم في هذه الاتفاقات واسنادهم حقائب ومراكز وزارية<sup>٥</sup>. ويبرز تشابهه بين نهاية الأزمتين اللبنانية والبوسنية من خلال ملاحقة بعض قادة التنظيمات المسلحة في كل من البلدين. ففي لبنان صدر قانون عفو عام عن جرائم الحرب، ما سمح لبعض "أبطال"

<sup>٤</sup>. يراجع اسعد شفتري، "رسالة اعتذار إلى الضحايا بإسم لبنان"، النهار، ١٠/٢/٢٠٠٠، ص ٥.

<sup>٥</sup>. انطوان مسرة، "التقرير السنوي الثاني حول حالة السلم الأهلي الدائم في لبنان ٢٠٠٠: هل ينتقل اللبنانيون من الساحة إلى الوطن؟"، خلاصة الندوة السادسة والعشرين، والثانية لمرصد السلم الأهلي الدائم التي عقدتها المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، بالتعاون مع مركز المؤتمرات في ايانابا (قبرص) بين ١٤ و ١٩/٨/٢٠٠٠، ونشرت خلاصتها رلى مخايل والين فرح في نهار الشباب، ٢٠٠٠/٩/١٩.



الحرب في الوصول إلى أعلى المناصب في السلطتين التنفيذية والاشتراكية، وكذلك في الإدارة. والذين حاولوا التمرد أُحيلوا على المحاكمة بعد أن جُردوا من حقهم في الحكم، وفي الإفادة من مفاعيل العفو<sup>١٠</sup>.

وفي البوسنة أيضاً، وصل بعض رموز الحرب إلى السلطة، إلا أن المتمردين على التسوية أصبحوا ملاحقين أمام محكمة دولية في لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. أما السلم الأهلي في البوسنة، بخلاف الحالة اللبنانية التي أظهرت استحالة تفكيك النسيج الاجتماعي، فهو يقوم على الفصل والفرز بين المجموعات الدينية الثلاث التي يتألف منها المجتمع البوسني، وهي: الصرب والكروات والمسلمون.

هل يقتضي اللجوء دوماً إلى فريق خارجي أو طرف أجنبي ثالث مشجع يساعد الجماعات المتحاربة على التفاوض لوضع حدٍ للحرب على غرار ما حصل في الحالة اللبنانية مع اللجنة العربية الثلاثية (الترويكا) التي أوصلت أعمالها إلى اتفاق الطائف؟ انتهى مؤتمر الطائف الذي عُقد في المملكة العربية، الحرب في لبنان. وكذلك انتهى مؤتمر دايتون الذي عُقد في الولايات المتحدة، حرب البوسنة. كان لا بد في الحالتين من مؤتمر يُعقد في الخارج، وبدعم إقليمي ودولي لإنهاء الحرب التي تحولت من حرب داخلية محدودة إلى ساحة لاقتتال القوى الخارجية. وفي المقابل، فإن الترويكا العربية بذلت جهوداً حثيثة خلال أشهر طويلة للحصول على موافقة الخارج على اتفاق الطائف لاسيما في الشق المتعلق بالاتفاقية الأمنية الخارجية.

وفي مرحلة لاحقة، شكّل إتفاق الدوحة حلاً للأزمة الناشبة عام ٢٠٠٨ وتحولاً إيجابياً في مسار الحوادث، خاصةً مع إنتقال لبنان من حافة حرب داخلية في أيار ٢٠٠٨ بحيث أدى الاتفاق إلى رفع مخيمّ اعتصام المعارضة من وسط بيروت بعد سنة ونصف على إقامته، بالإضافة إلى انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية بعد فراغ في سدة الرئاسة استمر قرابة ستة أشهر، وأسفر عن إعادة تشكيل المجلس الدستوري بعد تجاذبات، وإجراء الانتخابات النيابية في ٧ حزيران ٢٠٠٩.

إتفاق الدوحة ليس حدثاً حصل في التاريخ في صورة عابرة، بل يقع في سياق مسار طويل من ممارسة سياسة التسوية<sup>١١</sup>. حقق اللبنانيون ارقاماً قياسية في إتفاقات السلام، من دون أن يؤدي بعضها إلى وضع حل للنزاعات، بل يستمرون في التعلّم في التاريخ، وكل مرة بفعل تجارب وإختبارات ومعاناة جديدة. ولم يستخلصوا بعد من تاريخهم فلسفة وطنية تدعم إستقلالهم وإستقرار بلدهم والتضامن بينهم. ليس المهم من إنتصر أو من تنازل ربما عن حق مشروع لمصلحة التضامن. الأكثر أهمية أن الأوضاع عادت إلى نقطة أكثر قابلية للتحكم والسيطرة.

كرس إتفاق الدوحة عهداً جديداً من المصالحة والتفاهم في لبنان. وأعاد الاعتبار الى لبنان وطن الرسالة لا ساحة لحروب أهلية أو داخلية مع امتدادات خارجية. ووضع حدّاً للمظاهر المسلّحة وعودة الحياة الطبيعية الى بيروت وسائر المناطق التي شهدت استباحة مسلّحة.

هذا الإتفاق هو إنجاز وطني وعربي في آن: لبناني-لبناني تم التوصل إليه برعاية دولة عربية شقيقة هي قطر وبمساعدة أمين عام الجامعة العربية، ذلك أن الأمور في لبنان وصلت الى حافة حرب داخلية جديدة جاء الإتفاق ليقطع عليها الطريق مما شكّل تحولاً إيجابياً في مسار الأحداث اللبنانية.

<sup>١٠</sup>. محمد السمّاك، "دراسة مقارنة بين لبنان والبوسنة: من الطائف إلى دايتون"، النهار، ١٧/٢/١٩٩٨، ص ١٢.

<sup>١١</sup>. انطوان مسرّه وريب قيس (إشراف)، اتفاق الدوحة (٢٠٠٨/٥/٢١): بناء ثقافة المواثيق في لبنان من أجل مواطنة فاعلة، بيروت،

المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم والمؤسسة العربية للديمقراطية، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٩، ٤٦٤ ص.

ثمة إيجابيات واضحة من الإتفاق، تتمثل في وقف إنزلاق بلاد الأرز الى هوة الحرب الأهلية مجدداً. وهو خطر كان شبه مؤكد بعد أن تقاطع الإحتقان المذهبي- الطائفي الداخلي اللبناني مع إحتقان آخر إقليمي - دولي بالغ الحدة.

تتناول كتب التاريخ المدرسية في لبنان ميثاق ١٩٤٣ في سطرين! بينما لبنان هو بلد الميثاق بامتياز. تميزت كتب التاريخ بعدم إعارتها ثقافة الميثاق الإهتمام اللازم في المجتمع اللبناني. والحاجة إلى ثقافة ميثاقية تكون مرتكزاً للحياة السياسية، خاصةً من خلال برامج التعليم والتربية المدنية والتاريخ من أجل تعزيز شرعية النظام وإستقراره.

مواثيقنا ليست ظرفية ولا مرحلية في إنتظار إنقلاب موازين قوى، بل هي استراتيجية تربط بين اللبنانيين وتوحدتهم.

لبنان بلد الميثاق والمساس بأي ميثاق هو مس بكل البناء الوطني الذي يقوم عليه البلد، وبجعلنا في كل مرة نكرر تجربة الحرب لنصل بعدها الى ميثاق. ليس الميثاق داخلياً دوماً، هو داخلي وخارجي في آن. في كل مرة يفتعل فيها اللبنانيون المشاكل في بلدهم لا يتمكنون دوماً من حل هذه المشاكل بإرادتهم المنفردة، فغالباً ما تقلت الامور من ايديهم. علينا ان نعي ذلك. في حال لم تترسخ ثقافة الميثاق في لبنان سوف نعود كل عشر او اكثر الى تجربة وانتاج حروب جديدة. تجاهل ثقافة الميثاق يولد مشكلة مستعصية مع الواقع وانفصام بين الواقع وادراكه. إتفاق الدوحة مثلاً هو آخر ميثاق في البناء القومي في لبنان في سياق مسار تاريخي طويل من الميثاق إثر تجارب مأسوية في الإستقواء الداخلي وإستحالة الإنتصار أو كلفته. وهو آخر مطاف الحوارات والمؤتمرات والعاميات التي جمعت زعماء لبنانيين، وأدت إلى تغليب منطق التسوية التفاوضية، والإحتواء الديمقراطي للنزاعات بالطرق السلمية.

لا يمكن لأي كتابة تاريخية تجاهل سياق المسار الممتد من الحوار حول سياسة توافقية مرت قديماً **بعامية إنطلياس ١٨٤٠**، ثم **الميثاق الوطني ١٩٤٣**، وتواصلت في التاريخ المعاصر منذ ١٩٧٦ مع **الوثيقة الدستورية** التي أعلنها الرئيس الراحل سليمان فرنجية وتضمنت اقتراحات للإصلاح السياسي وتعزيز قواعد المشاركة (شباط ١٩٧٦). ثم تبعها إعلان **مبادئ الوفاق ١٤٠٠** إبان عهد الرئيس الياس سركيس عام ١٩٧٨ و١٩٧٩. ثم **مؤتمري لوزان وجنيف (سويسرا) عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤** بعد الأحداث التي عصفت بلبنان من حرب الجبل والضاحية إلى إنتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤. ثم توقيع **الاتفاق الثلاثي** عام ١٩٨٥ بين قادة الميليشيات الرئيسية. فأوراق **السفيرة الاميركية** ايبريل غلاسبي التي كانت تنتقل بين بيروت ودمشق وواشنطن والرياض، وصولاً إلى **أعمال اللجنة السادسة العربية**، ثم **اللجنة الثلاثية** التي كللتها القمة العربية وأوصلت إلى **اتفاق الطائف** عام ١٩٨٩، وإنهاءً **باتفاق الدوحة** في ٢١ أيار ٢٠٠٨ بفضل الجهود المكثفة لأمير قطر ورئيس وزرائه، والأمين العام لجامعة الدول العربية لحل الأزمة الناجمة عن إجتياح بيروت ومحاولة إجتياح الجبل في ٧-١٢ أيار ٢٠٠٨ وأثمرت عن إنعقاد مؤتمر في العاصمة القطرية والتوصل إلى هذا الإتفاق. ثم استئناف مؤتمر الحوار الوطني في القصر الجمهوري في بعدا برعاية الرئيس ميشال سليمان بدءاً من الفصل الأخير من العام ٢٠٠٨، ويستمر لغاية الوقت الراهن.

السياسة التوافقية، إحدى ثوابت التاريخ اللبناني، تظهر ميل اللبنانيين إلى التسوية والتوافق. اللبنانيون منغمسون بشدة في التسوية، يتأرجحون ما بين حافتين تنتقل بهن ما بين التسوية والمساومة، وبالعكس. من المفيد

جمع كل الإتفاقات الداخلية التي حققها المتفاوضون اللبنانيون على المستوى الرسمي منذ ١٩٧٥ وحتى ٢٠٠٩، أو إكمال ما بدأه بعض الباحثين في جمع تلك الإتفاقات التي أنجزت طوال سنوات الحرب، للوقوف على حجم النقاط المتفق عليها بالإضافة إلى النقاط النزاعية. لذلك، لا يمكن لأي نظرة تاريخية أن تتحدث حصراً عن نزاعات في لبنان أو عن توافق بين اللبنانيين، بل يشتمل التاريخ اللبناني على حالات في النزاع والتسوية معاً. يحتاج اللبنانيون خاصةً إلى تغيير نظرتهم الدونية إلى مفهوم التسوية وإعادة الإعتبار لسبل تدبير النزاعات في ما بينهم وتعزيز ثقافة الموائيق والمناعة.

## ٦

### أنماط الوساطة

يُستخلص مما تقدّم وجود طريقتين مختلفتين لتدخل طرف ثالث بغية إيجاد حلّ سلمي لنزاع قائم بين طرفين أو أكثر بواسطة التفاوض:

١. **الوساطة الهادئة (Quiet mediation)**، على غرار ما حصل في السودان حيث قامت مجموعات غير حكومية (في هذه الحالة، جماعات تابعة للكنيسة) بإقامة إتصالات بين الطرفين المتنازعين امتدت سنوات عدة، وشجعتهم على التفاوض. وفي الحالة اللبنانية، افتتح العاهل السعودي ووزير خارجيته في الأول من تشرين الاول ١٩٨٩، خلوة البرلمانيين اللبنانيين في الطائف التي أفضت إلى الإتفاق المعروف بإسم هذه المدينة السعودية. وحضر ٦٢ نائباً نصفهم من المسيحيين ونصفهم من المسلمين.

أما اتفاق الدوحة فانهقد بناء على دعوة كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الذي افتتح جلسات الحوار الوطني في الدوحة يوم ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٨، ورئسه صاحب المعالي الشيخ محمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس الوزراء - وزير الخارجية، وشارك فيه السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية ومعالى الوزراء أعضاء اللجنة العربية التي حضرت الى بيروت خلال الفترة من ١٤ الى ١٦ من أيار ٢٠٠٨، ومشاركة قادة قوى السلطة والمعارضة اللبنانية.

أسس التسوية الجديدة في الدوحة التي أخرجت لبنان من محتته، ليست هي ذاتها التي تضمنها "اتفاق الطائف" عام ١٩٨٩ ولا تتناقض معها، بل على العكس نص إتفاق الدوحة على مرجعية إتفاق الطائف وفي إنسجام تام معه، رغم ان الظروف الدولية والاقليمية بين الإتفاقيين لم تكن هي نفسها. ولا تلك التي وضعت حداً لما سُمي بـ "ثورة ١٩٥٨". ولكن أوجه التشابه بين كل تلك التسويات التاريخية ملموسة، وبرزها ثلاثة:

أولاً: صيغة "لا غالب ولا مغلوب"، بل "الغالب هو لبنان والمغلوب هو الفتنة"، كما أشار إلى ذلك سمو أمير قطر في افتتاح المؤتمر.

ثانياً: وصول الافرقاء اللبنانيين المتنازعين إلى طريق مسدود، سياسياً وميدانياً، بسبب إستحالة الإنتصار العسكري وكنفته الباهظة.

ثالثاً: توفر ظروف اقليمية ودولية مشجعة أو مؤيدة لإنهاء النزاع في لبنان، لأسباب مختلفة، وربما متضاربة. وفي مطلق الأحوال كان تضارب المصالح الدولية والإقليمية هذه المرة في مصلحة لبنان خلافاً لمرات سابقة خلال سنوات ١٩٧٥-١٩٩٠ حيث كان التضارب يؤدي إلى تأجيج الصراع الداخلي المسلح.

عادةً يتمتع الطرف الثالث دائماً بقوة ضغط مساعدة للطرفين، لأن لا مصلحة له في قضية النزاع، ولا يهدد تالياً مصالح أي من المتنازعين، بل يُنظر إليه عموماً على انه محايد. لذا عندما تقرر الأطراف المتحاربة انها بحاجة إلى التفاوض على عقد اتفاقية سلمية، فإنها تجد في الطرف الخارجي أو الثالث وسيطاً مساعداً لتذليل العوائق والمخاطر التي قد تعترض آلية تسوية النزاع. هذه الطريقة المسماة بـ"الوساطة الهادئة" هي المفهوم التقليدي لعمل الوسيط الخارجي.

٢. الوساطة بقوة العضلات (Mediation with muscle)، هذا التعبير مقتبس من عالم السياسة William Zartman<sup>١٢</sup> يبرز بوضوح في الحل المطبقة في حالة لبنان أيضاً حيث كان كل لقاء يواكب بتصعيد القصف في لبنان. ولم تكن تلك المرة الوحيدة التي وجد اللبنانيون أنفسهم فيها أمام خيار: الإتفاق - المساومة أو الفوضى والقصف! أورد الدكتور انطوان مسرة ان اللبنانيين: "في مرحلة من الانتخابات الرئاسية خُيروا بوقاحة على لسان دبلوماسي دولة عظمى: إما الانتخابات والمرشح الفلاني، وإما الفوضى! وفي بعض بنود وثيقة الوفاق الوطني العام ١٩٨٩ وانتخابات ١٩٩٢ وضعوا أمام الخيار الآتي: القبول أو الفوضى"<sup>١٣</sup>!

في حالة زمبابواي حيث أدى تدخّل حكومة بريطانيا التي لها مصالح في ذلك البلد، إلى استخدام نفوذها القوي للضغط على الطرفين المتنازعين، وإرغامهما بالإكراه على التوصل إلى اتفاق. هدّدت السلطة الإنكليزية بالتخلي عن مساعدة حكومة روديسيا إن هي رفضت التعاون، وفي الوقت نفسه أقنعت الولايات الداعمة للثوار بالضغط عليهم في الوقت الذي كانوا فيه على وشك الانتصار العسكري، بهدف القبول باتفاقية تنهي النزاع. قامت بريطانيا بالضغط على كل من الطرفين المتنازعين لدفعهما نحو تقديم تنازلات متبادلة أملتتها هي (أي بريطانيا) بمعظم بنودها من دون ان يكون أي منهما راغباً بها كلياً. وشعر كل طرف بأن البريطانيين كانوا يدعمون الطرف الآخر. وحدها السلطة البريطانية كانت تملك القدرة على ضمان تنفيذ الاتفاق عبر إرسالها بعض جنودها إلى زمبابواي، لأنها بهذه الطريقة أقدمت على طمأننة الثوار الذين تخطوا مخاوفهم من قيام حكومة روديسيا باستغلال الهدنة أو وقف النار لمهاجمتهم. فقط حكومة قادرة كان بإمكانها أن تضفي صدقية على مثل هكذا التزام.

هاتان المقاربتان، أي الوساطة الهادئة والوساطة بقوة العضلات، تتكاملان مع الأخرى أكثر مما تتضاربان. في المراحل الأخيرة من المفاوضات السودانية، كادت المخاوف المتبادلة أن تؤدي إلى فشل الاتفاق بين المتنازعين، لكن حل المشكلة أتت به الحكومة الاثيوبية عن طريق قيامها بالضغط على كل من الطرفين بغية التوصل إلى اتفاق. وعلى نحو مشابه تماماً كان الموقف البريطاني في المفاوضات الزمبابوية يستند جزئياً على

<sup>12</sup>. Cf. Roy Licklider, "Internal conflicts: Negotiation and End in Civil Wars: General Findings", in *Peaceworks revue of United States institute of peace*, On a "New approches to international negotiation and mediation", Edited by Timothy D. Sisk, August 1999, pp. 24-37.

<sup>13</sup>. انطوان مسرة، "كيف نكون مستقلين؟"، النهار، ١٨/١١/١٩٩٣، صفحة "قضايا النهار".

معلومات ومعطيات وفرها وسطاء سابقون حاولوا في الماضي وفشلوا في دفع الفريقين للتوصل إلى عقد اتفاق. وفي مطلق الأحوال يصعب على الجهة الوسيطة الواحدة أن تسلك مساعيها، في الوقت نفسه، المقاربتين المختلفتين بالنسبة إلى النزاع الواحد.

٧

### ماذا يمكن عمله للاستفادة من التجربة اللبنانية؟

#### بناء الذاكرة في لبنان وعدالة دون حقد وانتقام

تشأ فكرة المصالحة الوطنية عادةً في غمار عملية التحول من الحرب إلى السلم أو من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية. يمكن اقتراح خطوات للمتابعة المستقبلية في التجربة اللبنانية بعنوان: "عدالة دون حقد وانتقام"، نظراً لأن المحاسبة في حالات الحرب الأهلية لا تكون فقط قضائية، بل هي أيضاً إنسانية وخلقية ووجدانية واجتماعية وتربوية. أبرز تلك الاقتراحات:

١. **تنمية ثقافة المنة:** جاء اتفاق الطائف ليضع حداً للحرب، وشكّل ضرورة ماسة لوضع حدٍ للنزف. لكن إقتصرت المصالحة الوطنية على إجتماع النواب اللبنانيين في الطائف وإقرار وثيقة الوفاق الوطني والقيام بإصلاحات سياسية وتشكيل لجان مصالحات لعودة المهجرين، دون إنتشار وتعميم هاجس عام ببناء المنة اللبنانية.

٢. **المحكمة الدولية ومسارات عدالة إنتقالية:** ان قانون انشاء المحكمة الدولية هو الأساس والمدخل لاستعادة سلطة المعايير في لبنان بعد عقود من "بهذلة" القانون وضمان اللامحاسبة على اثر عمليات حربية ارهابية. ذكر في هذا السياق أقوال لمحققين دوليين في لجنة التحقيق بأن المحاكمة قد تطول وقد تصل أو لا إلى نتائج، بالإضافة إلى قول وليد جنبلاط للشيخ سعد الحريري: "تكتفي بالحقيقة، ولا نريد الانتقام"، مذكراً بإكتفائه بمعرفة الحقيقة في قضية والده الشهيد كمال جنبلاط.

لكن للأسف أخطأ بعض اللبنانيين في تفسير هذه المواقف خلافاً لرقبها ونضجها والحكمة السياسية التي أملتها. العدالة الانتقالية محورية بالنسبة للبنان، لأنها تُطلق مسارات قضائية أخرى غير المحكمة الدولية تطبيقاً لمبدأ عدم الإفلات من العقاب. تشمل العدالة الانتقالية كل انتهاكات الحرب وما بعدها بينما مهمة المحكمة الدولية تقتصر فقط على جرائم الاغتيال منذ ٢٠٠٤. ولا تعارض بين هذين النمطين من العدالة، بل تكامل بالأحرى لأنهما يساهمان في توفير شروط أفضل لعدم التكرار، وفي الحفاظ على الحقائق وعدم إضاعتها إذ من حق أجيال المستقبل معرفة الحقائق كي لا تعود إلى الوقوع في دوامة العنف، ليس الموضوع مجرد مسألة جنائية. وقد يضطر لبنان مستقبلاً إلى إنشاء لجنة حقيقة ومصالحة لكنه يلزمها رصيد وثائقي يقتضي العمل على بنائه من أجل الأجيال القادمة.

٣. **الشباب ليسوا شهوداً على المآسي:** لا يوجد اليوم خوف على السلم الأهلي واستعادة الفتنة لدى الذين اتعضوا من اللبنانيين، وهم ممن عاشوا الحرب. لكن توجد مخاوف حقيقية من إعادة انتاج حروب داخلية بالنسبة لأجيال الشباب الذين ولدوا ما بعد الحرب، وما بعد السلام، والذين لم يكونوا أصلاً شهوداً على المآسي والمعاناة، وخاصة لدى جيل الذين هم في عمر ٢٥ سنة وما دون، وهم ممن يمكن تعبئتهم.

٤. إعادة العمل ببرامج التاريخ المدرسي: تُشكل برامج التاريخ التي أعدها المركز التربوي للبحوث والانماء، بإدارة البروفسور منير ابو عسلي (المرسوم الرقم ٣١٧٥ الصادر في ٢٠٠٠/٦/٨) عملاً تربوياً رائداً وإيجابياً. لكن تشكيل هيئة جديدة لمراجعة هذه المناهج وإعادة النظر في مضمونها، بدل وضعها قيد التطبيق انسجاماً مع روحيتها، يكشف عن عدم الوعي وغياب رؤية مستقبلية. توقفت هذه البرامج قبل سنوات بقرار صدر عن وزير للتربية وفي شكل يناقض السياق الهرمي للقواعد التشريعية وتراتبيتها كونها صدرت بمرسوم في مجلس الوزراء ويستحيل وقفها بقرار من وزير. تستدعي هذه البرامج من الحكومة الجديدة وزارة التربية إعادة العمل بها، وتتطلب قيادة ومتابعة وجهوداً وفاقية على درجة عالية من قبل القوى الحية في المجتمع بغية تطبيقها وبإشراف الفريق ذاته الذي وضعها لأنها ليست عملية إدارية وبيروقراطية، بل انسجاماً مع روحيتها. والآمال معقودة على وزير التربية الدكتور حسن منيمنة في هذا المجال والذي كان عضواً في اللجنة التأسيسية.

٥. الحاجة إلى ختم ملفات الحرب: لم يتم بعد ختم ملف مفقودي ومخطوفي الحرب بل يستمر مفتوحاً. أُعيد الملف إلى الواجهة مع التعرف في أسبوع واحد (بين ١١/١٥ و ١١/٢١/٢٠٠٩) على رفات العريف الشهيد جوني ناصيف (فقد منذ ١٩٩٠) والعثور على رفات الصحافي البريطاني أليك كوليت (خُطف وقتل في العام ١٩٨٥). والأرجح أن يتكرر فتحه مع العثور على بقايا أو مفقودين آخرين.

إقترح إقامة نصب تذكاري في وسط بيروت لمفقودي ومخطوفي الحرب الذين هم من مختلف الطوائف والمناطق والانتماءات السياسية والانتماءات، ويشكلون الرمز الحي للمعاناة المشتركة. ولكن أي شيء لم يحصل بعد من هذا القبيل بذريعة "الحرص على عدم نكء الجراح"! السياسة الرسمية المتبعة في هذا المجال ليست نسيان الذاكرة فحسب، بل بالاحرى إنكار لها.

٦. الذاكرة الجماعية: يقتضي الخروج من الذاكرة الحاقدة إلى "ذاكرة التوبة القومية" حسب تعبير للدكتور انطوان مسرة، والعمل على تنظيم مساحات للذاكرة ونصب وشعائر تذكارية وطنياً وعلى مستوى البلديات. ويتعين عزل الذاكرة عن شحناتها العاطفية أو المشاعرية: "لننسى ولكن لنستذكر"، و"نخرج من حالة الصدمة"، وحنمية التكرار، من خلال آلية لمقاومة الفتنة وبناء مناعة الذاكرة. هذه الذاكرة تفترض الغوص أعمق من الشعارات، بل نوعاً من المحاسبة أو الغفران أو حوار ونقاش ربما على نمط اللجنة التي تألفت في افريقيا الجنوبية. ان نسبة الأجيال التي لم تعرف الحرب آخذة بالارتفاع، شدد المشاركون في الدورة على الحاجة إلى تعميم الشعور لدى الشباب بأن شعوباً حولت خبرتها الى نجاحات. ذُكرت في هذا السياق تجربة اليابان التي عمدت إلى تغيير برامج التربية والتاريخ إثر تعرضها للفتنة النووية في هيروشيما وناكازاكي، واعتذار رئيس حكومتها من الإنسانية جمعاء عن أعمال الحكومات السابقة، وتحولت اليابان بعد ذلك إلى قوة إقتصادية كبرى في العالم.

٧. متحف وطني ومتاحف محلية للذاكرة: هذه المتاحف هي ضرورية كأماكن ذاكرة ومراكز لجمع وتوثيق أدب المعاناة، مثال كتابات غصيبة كيروز، وكتاب جوزف سعادة الصادر بالفرنسية<sup>١٤</sup> وغيرهما من الكتابات.

<sup>14</sup> Saadé, Joseph, par Philippe Lapousterle, *Victime et bourreau*, Paris, Presses Pocket, Calman-Levy, 1990, 254 p.

٨. تغيير وفضح الذهنيات السائدة في ما يتعلق بالتوبة الوطنية وثقافة الاعتراف والاعتذار: الثقافة العربية عموماً لا تعرف أدب الاعتراف، بل بالأحرى التبرير والطمس والتستر. وفي لبنان لا شك جرت أعمال مشجعة ورائدة في ثقافة التوبة أبرزها إقرارات ونقد ذاتي تندرج في إطار ثقافة الغفران صدرت عن أسعد الشفرتي ووليد جنبلاط وسمير جعجع وغيرهم. وللأسف نظر إليها البعض، وخاصة بعض المسؤولين السابقين، بسطحية وقصر نظر وعقم يدّل على غياب النضج السياسي لديهم رغم كونهم باتوا طاعنين في السن.

ومن الأعمال الرائدة في مواجهة توترات مستعادة و"حالة حرب غير معلنة"، عرض نشاط قامت به إحدى الجمعيات في منطقة عاليه رداً على أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ حيث نظمت لقاءات مصارحة بين مقاتلين سابقين أعربوا عن فعل الندامة وأثمر "راحة وسلاماً نفسياً". ذكرت أيضاً أنشطة جمعيات أخرى بينها "فرح العطاء" والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان بمناسبة ١٣ نيسان ٢٠٠٩ ذكرى الحرب تحت عنوان: "تتذكر ما تتعاد".

٩. جرائم مع وقف تنفيذ الأحكام: ان الرؤية الغالبة تبرر إعادة النظر بقانون العفو الصادر عام ١٩٩٢ الذي ألغى جرائم الحرب من أساسها، أو تفرض على الأقل إعادة فتح النقاش حوله لسد فراغ أوجده لدى الضحايا وعائلاتهم. وهذه العودة ليست بتاتاً بدافع فتح تحقيقات جنائية بل إعتذاراً من الضحايا وردّ الاعتبار إليهم، والاعتراف بأن عمليات قتلهم هي جرائم مع وقف تنفيذ الأحكام والانتقادات، خاصة في ضوء التقدم الحاصل بإلغاء عقوبة الإعدام من المادتين ٥٤٧ و ٥٤٨ من قانون العقوبات واستمرار المساعي لالغائها من المادة ٥٤٩. أخطر ما في الجريمة هو محاولة تبريرها. يُستعمل العفو في العدالة الانتقالية كمسكن لتنشيط الحوار الوطني، لكن تظهر التجربة الدولية المعاشة أن العفو في الحالات التي تمّ اللجوء إليه جرى إفرغه تدريجياً من محتوياته للحيلولة دون ضمان اللامحاسبة.

١٠. إنشاء مرصد للممارسات الجيدة في مجال ثقافة العدالة الانتقالية في لبنان: تكون مهمته رصد وتوثيق الأنشطة التي تساهم في شكل إيجابي في تعزيز هذا الحقل. تندرج في إطار هذه الممارسات كل صيغ الحوار الوطني المبعثرة التي جمعت المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم قسماً لا يُستهان به. ويندرج في هذه الممارسات أيضاً كتاب طانيوس دعبيس، حوارات بين كريم بقرادوني وكريم مروة بعنوان: "الوطن الصعب والدولة المستحيلة" كنموذج في بناء ثقافة الأمثولات والعبر من الحرب، وغيرها من الأعمال والمؤلفات.

يقتضي تالياً متابعة عمل المجتمع المدني وجمعيات الضحايا لتوثيق انتهاكات الحرب: المخطوفين، المفقودين، السجناء، المنفيين، الاعتداءات على رجال دين، سياسيين، ديبلوماسيين، ضحايا السيارات المفخخة، التعرّض لمواطنين، جامعيين، إعلاميين ومؤسسات إعلامية، أصحاب مهنة حرّة، وموظفين، وعاملين في منظمات إنسانية... توثيق وسائل الخوف والتخويف... . ونشر وتعميم الأعمال الناجحة في هذا المجال.

والحاجة إلى جمع الدراسات والتحليلات والآراء الرصينة حول السياق التاريخي والسياسي للنزاعات الدامية. وتوثيق تجارب الاستماع إلى أطراف النزاع والأفلام الوثائقية وجمع ملفات ووثائق وبناء موقع إلكتروني على الانترنت كخطوة إضافية نحو ذاكرة وطنية شاملة.

وسجلت النقاشات استمرار إرتفاع عدد الجمعيات والأفراد العاملين في سبيل السلم الأهلي والذاكرة على كل المستويات الوطنية والمحلية في البلدات والقرى والاحياء، يُشكل دليلاً على نجاح وفاعلية تنمية الذاكرة وإرادة تكامل مع مبادرات وبرامج العدالة الانتقالية.

١١. **تحضير المجتمع:** الحاجة إلى تهيئة المجتمع للسنوات المقبلة لفتح نقاش واسع حول العدالة الانتقالية لا يقتصر على جوانب قانونية تقنية ويشمل متطلبات المصالحة الوطنية لأن كل التشريعات والأموال والمساعدات للمهجرين وأهالي الضحايا والتقديمات الصحية والاجتماعية غير قادرة وحدها على ردم الهوة القائمة بفعل غياب الحوار بين الطبقة السياسية وحركات الضحايا. مع العلم أن المصالحة الوطنية تبقى مهددة ما دام طرف أو أكثر يملك السلاح، حيث لا حوار متكافئ ولا مساواة في ظل استمرار إنتشاره. ان المجتمع المدني قادر على تشجيع الزعماء السياسيين على الاتفاق في حواراتهم، من خلال حوار مواز تقوده الجمعيات الأهلية، مما يعطي السياسيين مبرراً ومسوغاً للاتفاق.

\*\*\*

توجد في لبنان أكثر من إرهابات فكرية ومقومات توفر درجة من الأهمية بفضل بعض الجمعيات الرزينة في المجتمع المدني، وتُشكل مدخلاً للعدالة الانتقالية، وتحتاج تالياً إلى مفكرين أحرار، ونخبة متتورة وصحافة حرة ورأي عام داعم... ويقتضي توسيع نطاق المهتمين والمستفيدين من العدالة الانتقالية كونها أحد روافد أنسنة السياسة في لبنان.

ما يمكن استخلاصه هو آليات للعدالة الانتقالية يحتاجها لبنان اليوم كنمط مغاير من العدالة لا يقتصر على الجوانب القانونية التقنية، أهم سماتها أنها عدالة دون حقد أو انتقام. ولبنان الذي عانى في تاريخه الحديث سبع عشرة سنة من الحروب الداخلية بحاجة ماسة إلى هذا النوع من العدالة إذا أراد تطهير ذاته وعدم تكرار ما حصل بين ١٩٧٥-١٩٩٠، وخاصةً عدم توريث الأجيال القادمة آلية التكرار.

٨

### مكونات ثقافة الوقاية

كيف نحصّن أنفسنا ضد نزاعات فعلية أو مفتعلة؟ يقتضي إخضاع النزاعات للتحليل واكتشاف مكوناتها، أي تفكيك المفهوم. يمكن تعداد سبعة عناصر في ثقافة الوقاية:

١. **الاستقلالية الفكرية:** عندما يفكر الإنسان من منطلق ذاتي ويمارس النقد الذاتي، لا يكون تابعاً، ولا ينساق تالياً مع ما يقال أو ينحرف مع التيار. نحن كلبانيين، وعلى الرغم من تقاليدنا الديمقراطية، نتصرف غالباً، كرعابا، وزبائن تابعين لزعيم يسيرنا بحسب مشيئته. تتقننا الاستقلالية الفكرية. ينقل الدكتور انطوان مسرة عن جارتته، وهي سويسرية متزوجة من لبناني أنها كانت في بدايات الحرب في لبنان تذهب لشراء اللحوم من باب ادريس. حصل يوماً بعد ليلة قصف طويل أن قصدت باب ادريس - وهي تقيم في السودانكو - لشراء اللحم فقال لها الجزار: لا يُعقل كم رميتم علينا من القذائف أمس من الأشرفية بإتجاه المنطقة الغربية. أجابته: وهل يُعقل كم رميتم أنتم على الأشرفية من قذائف. ثم تُضيف: بعد فترة صمت وتفكير قالت له: ليس أنت من رمى القذائف ولا أنا، فلماذا نتبنى



مواقف من يعتبرون أنهم يمثلوننا! ويُعلق الدكتور مسرّة: "هذا موقف ثوري. عندما يتحصن المواطن على هذا النحو لا يستطيع بعدها أحد على جزّه إلى نزاع أو افتعال نزاع أو استغلاله في نزاع".

٢. **تنمية الوعي بتقنيات النزاع:** يُفترض مع العولمة وتقنيات التواصل وتطور علم النفس، التنبّه إلى تقنيات إشعال النزاعات. هناك قولبة الأذهان. يقتضي تنمية الدراسات على تقنيات النزاع وحماية الناس منها. وتجربة لبنان غنية من حيث أنواع تغذية النزاعات.

٣. **الدفاعات الاجتماعية:** هل لدى المجتمع دفاعات ذاتية؟ يمكن اتخاذ العراق كمثال على ذلك. خلال عقود من الحكم السابق، لم يكن هناك من ناد أو جمعية أو رابطة أو منتدى. لم يكن في العراق شيء من ذلك. شريحة كبيرة من المجتمع العراقي تتمتع بالمعرفة، ولديها تراث، لكن تتقصها الروابط والأطر الجموعية. أين الدفاعات الاجتماعية في حال نشوب نزاع؟ بينما في لبنان العديد من الأمثلة يمكن ذكرها، وربما في دول عربية أخرى روابط مشابهة. من الأمثلة: عامية انطلياس سنة ١٨٤٠، وميثاق جبيل خلال حرب ١٩٩٠-١٠٧٥ حين وقّع زعماء ومخاتير ورجال دين من منطقة جبيل على ميثاق يؤكدون فيه: "نحن نتصدى لأي مساعي فتنة في المنطقة". ولم تحصل فتنة في بلاد جبيل خلال الحرب، وكان لهذا الميثاق دور في ذلك وإن لم يكن السبب الوحيد.

٤. **فكر غير ثوري:** تحول الفكر الثوري القومي العربي عنصر خطر بدل أن يكون عنصر تغيير. إنحرفت تجارب الثورات في المنطقة العربية نحو العنف وخلق قضايا ومشاكل إقليمية. وتفاننت الثورات من أيدي مجالسها أو مؤسسيها أو الجماعة التي أطلقتها، بالرغم من حسن نواياهم لأنهم لم يكونوا وحدهم في الثورة. لذلك يقتضي الإقلاع عن الفكر الثوري القومي القديم لصالح التغيير السلمي في إطار تحول ديمقراطي متدرّج. هناك أنظمة عربية لديها قدرة على التغيير الذاتي المتدرّج الذي لنا جميعاً مصلحة فيه. أما التغيير الثوري المفاجيء فيدخلنا في حروب أهلية مستدامة تتحوّل إلى قضية إقليمية، كما حصل في لبنان والعراق.

٥. **التاريخ والذاكرة:** أليس للبلدان العربية ذاكرة؟ ماذا تحوي هذه الذاكرة؟ كل نظام عربي جديد يقوم بمحو ما سبقه. هل لدينا تاريخ دون تزوير تاريخي؟ الذاكرة التي لدينا هي ذاكرة أمجاد نتغنى بها، بينما يحتوي تراثنا على إيجابيات في العلاقات بين الطوائف والأديان والجماعات المختلفة والديمقراطية وللتحرر والمقاومة المدنية... نحن بحاجة إلى إعادة قراءة التاريخ بمنهجية ومقاربة جديدة.

٦. **لا استعمال للعنف بإسم الله:** هذا الموضوع يحتاج إلى الكشف عنه. هل أوكّل الله إلى أحد على هذه الأرض أن يمارس العنف على الناس وأن يقوم بإعمال الدينونة عليهم قبل الدينونة؟ وإلا لبرز لنا من يملك صكاً رسمياً مباشراً من الله يخولّه أن يكون ناطقاً رسمياً بإسمه ليتصرّف بالبشر بعد أن يُثبت لنا هذا التفويض. قد يمارس العنف في المجتمعات الديمقراطية ولكن استناداً إلى حقوق الانسان وحق تقرير المصير أو دفاعاً عن النفس... لكن أن يتم اللجوء إلى العنف بإسم الله أو الدين فهذا محظر. فقد ورد في القرآن الكريم عبارة: بإسم الله الرحمن الرحيم، ولا إكراه في الدين. كما أن المسيح نفسه وفي أقصى الظروف لم يلجأ إلى القوة لحماية نفسه.

إن اللجوء إلى العنف بإسم الدين يعطي صورة سيئة عن الأديان. تكمن معضلة استغلال الدين في العنف بأن الدول العربية لم تعمل على تنمية مفهوم ثقافة حقوق الإنسان رغم أن الشرعات الدولية أعطت الأفراد هذا الحق.

٧. **حرية تأسيس الجمعيات:** تستلزم ثقافة الوقاية تشييد بناء ديمقراطي من القمة إلى القاعدة وبالعكس. لو كانت الديمقراطية سائدة في الدول العربية لما كانت تطرح القضايا المذكورة في المنطقة العربية. إن أنظمة القائمة

على الطغيان في بعض الدول العربية باتت تهدد السلام العالمي. ننتقد الديمقراطية القادمة على ظهر دبابه...، لكن بعض الأنظمة العربية تمارس الطغيان إلى حدٍ يستحيل فيه التغيير من الداخل. بخاصة عندما تتغلغل هذه الأنظمة بعد استمرارها لأكثر من جيلين في كل مفاصل المجتمع. ويصبح التغيير غير ممكن إلا بفعل صدمة كبرى. وهنا لا نبرر الهجوم على أي بلد وقدم الديمقراطية إليه بقوة الدبابات.

لكن الشرط الأساسي للتغيير الديمقراطي السلمي المتدرج هو البدء في تنمية الدفاعات المدنية من خلال حرية تأسيس الجمعيات. فلا يجوز وضع قيود على تأسيس جمعيات في أي بلد عربي لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان وحرية التجمع، ولأسباب متعلقة بحماية أنفسنا من حروب أهلية. عندما تدوم الحرب أكثر من سنة أو اثنين تنشأ شبكات فساد وتجارة وثورات، وبعد ذلك يستحيل التغيير وتفكيك هذه الشبكات إلا بتدخل خارجي، ذلك أنه من مصلحة لهذه الشبكات بعودة السلام. من هنا أهمية البدء ببناء دفاعات ذاتية.